

الملك عبدالله للشعب الأردني: أطمئنكم الفتنة وئدت

التعامل مع نتائجه، في سياق مؤسسات دولتنا الراسخة، وبما يضمن العدل والشفافية".
وأوضح أن "الخطوات القادمة، ستكون محكومة بالمعيار الذي يحكم كل قراراتنا: مصلحة الوطن ومصحة شعبنا".
ويرى مراقبون أن اختيار العاهل الأردني توجيه رسالة مكتوبة إلى الشعب، بدل الظهور ومخاطبته مباشرة، يحمل دلالات لها أكثر من معنى، فيما شكّل هذا الخيار خيبة أمل للاردنيين الذين كانوا يتطلعون إلى إطلالة للملك منذ تفجر الأحداث السبت الماضي.
وهز الملكة منذ السبت خبر إحباط مخطط تورط فيه الأمير حمزة بن الحسين وعدد من الشخصيات بينهم رئيس الديوان الملكي الأسبق باسم عوض الله والشريف حسن بن زيد، فضلا عن عدد من رجالات وشيوخ العشائر لاسيما من عشيرة المجالي.
ولا يزال الغموض يلف هذا المخطط، وخاصة أن المواقف الرسمية بدت مرتبكة في وصفه بين حديث عن مؤامرة وفتنة وحديث عن تحركات براد توليفها لضرب استقرار الملكة.

فقد نذرني الحسين، يوم ولدت لخدمتكم، ونذرت نفسي لكم، وأكرس حياتي لتكامل معا مسيرة البناء والإنجاز في وطن العز والسؤدد والمحبة والتأخي. مسؤوليتي الأولى هي خدمة الأردن وحماية أهله ودستوره وقوانينه، ولا شيء ولا أحد يتقدم على أمن الأردن واستقراره، وكان لا بد من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأدية هذه الأمانة".
وقال "كان إرثنا الهاشمي وقيمنا الأردنية الإطار الذي اخترت أن أتعامل به مع الموضوع، مستلهما قوله عز وجل: 'وَأَلْخَطَمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ'. وقررت التعامل مع موضوع الأمير حمزة في إطار الأسرة الهاشمية، وأولكت هذا المسار إلى عمي صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال. والتزم الأمير حمزة أمام الأسرة أن يسير على نهج الأبناء والأجداد، وأن يكون مخلصا لرسالته، وأن يضع مصلحة الأردن ودستوره وقوانينه فوق أي اعتبارات أخرى".
وأضاف أن "الأمير حمزة اليوم مع عائلته في قصره برعايتي. وفيما يتعلق بالجوانب الأخرى، فهي قيد التحقيق، وفقا للقانون، إلى حين استكمالها، ليتم

عمان - وجه العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني، الأربعاء، رسالة إلى الشعب الأردني حول التطورات الأخيرة المرتبطة بـ"المخطط التامري" الذي سبق وأن كشفت عنه الحكومة، ولا تزال تحيط به نقاط غموض كثيرة.
وقال الملك عبدالله في رسالته للشعب "أطمئنكم أن الفتنة وئدت، وأن أردنا الأبى أمن مستقر". وأضاف "اعتاد وطننا على مواجهة التحديات، واعتدنا على الانتصار على التحديات، وقهرنا على مدى تاريخنا كل الاستهذافات التي حاولت النيل من الوطن، وخرجنا منها أشد قوة وأكثر وحدة، فللتحديات على المواقف ثمن، لكن لا ثمن حيننا عن الطريق السوي الذي رسمه الآباء والأجداد".
وتابع العاهل الأردني "لم يكن تحدي الأيام الماضية هو الأصعب أو الأخطر على استقرار وطننا، لكنه كان لي الأكثر إبلا، ذلك أن أطراف الفتنة كانت من داخل بيتنا الواحد وخارجيه، ولا شيء يقرب مما شعرت به من صدمة والم وغبض، كاخ وكولي أمر العائلة الهاشمية، وكقائد لهذا الشعب العزيز".
واستدرك "لكن لا فرق بين مسؤوليتي إزاء أسرتي الصغيرة وأسرتي الكبيرة،

مصر والسودان لإثيوبيا: كل الخيارات مفتوحة

اللجوء إلى مجلس الأمن الخيار الأكثر واقعية
أمام الخرطوم والقاهرة



بين الاندفاع وقبول الأمر الواقع

تعتقد القاهرة، ومعها الخرطوم، أن فشل الوساطة الأفريقية في التوصل إلى اتفاق ملزم بعد نحو عام من تجربتها مع جنوب أفريقيا ثم الكونغو الديمقراطية يوفر فرصة للعودة مرة أخرى إلى مجلس الأمن للفصل في الأزمة المستعصية.
يقول مراقبون إن الدبلوماسية المصرية تاملت في أن يندرج الطلب السابق ضمن الفصل السابع، وليس السادس هذه المرة، لإلزام إثيوبيا بوقف الملاء الثاني لما يترتب عليه من أضرار، كنوع من التصعيد السياسي، أو إرفاقها للعودة إلى مجلس الأمن. وأعلن السودان أن وزيره خارجيته مريم الصادق المهدي طلبت من الأمم المتحدة استبدال القوات الإثيوبية العاملة ضمن قوات حفظ السلام الدولية (يونيسف) في منطقة أبيي المتنازع عليها بين السودان وجنوب السودان، بجنود آخرين، وقوامهم نحو 3 آلاف فرد، وشكلت القوة بقرار مجلس الأمن رقم 1990 في 27 يونيو 2011.

وأكدت المهدي في تصريحات نقلتها وكالة السودان للأنباء (سونا) أنه "ليس من المعقول وجود قوات إثيوبية في العمق الإستراتيجي السوداني في وقت تحشد فيه القوات الإثيوبية على حدود بلادنا الشرقية".
تحمل هذه الإشارات رسالة سياسية تفيد بأن العلاقات بين السودان وإثيوبيا لن تستمر على حالها في ظل الشكوك الراهنة، وستشهد مراجعات على أكثر من مستوى كنوع من الضغط على أدبيس أبابا، والإبقاء بأن العودة إلى ما كانت عليه سابقا ترتبط بمدى التغيير في التقديرات الإثيوبية وحسن النوايا حيال السودان في أزمتي سد النهضة والحدود.

وقد لجأت مصر إلى مجلس الأمن في يونيو من العام الماضي لحل الأزمة وفقا للبيد السادس من ميثاق الأمم المتحدة، والمعني بتسوية النزاعات بين الدول من خلال طرق عدة، أبرزها تسهيل التفاوض ولجان التحقيق والوساطة والتحكيم. واستغلت إثيوبيا أنذاك ثغرة قانونية تتعلق بأن تسوية النزاعات لا تقتصر على مجلس الأمن الدولي، بل يمكن اللجوء أولا إلى المنظمات الإقليمية، الأمر الذي استفادت منه أدبيس أبابا، حيث منح المجلس أولوية لوساطة الاتحاد الأفريقي، ومهد الطريق أمام دخول دولة جنوب أفريقيا بوصفها رئيسة الدورة السابقة.
لا تزال إثيوبيا تصر على الطريق الأفريقي على الرغم من العثرات التي تعرض لها حتى الآن، وترفض مقترح الوساطة الرباعية الذي تقدم به السودان وأيدته مصر، ويضم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، بجانب الاتحاد الأفريقي.

ضيق فشل مفاوضات كينشاسا للتوصل إلى اتفاق ملزم بشأن سد النهضة السبل أمام مصر والسودان، رغم محاولة الطرفين إظهار امتلاكهما لعدة خيارات في مواجهة إثيوبيا. ويعتقد كثيرون أن الإمكانية الأكبر هي أن يلجأ الطرفان إلى مجلس الأمن، رغم أن فرصة سقوط هذا الرهان أيضا واردة.

القاهرة - حملت عبارة "كل الخيارات مفتوحة" التي تردت على لسان مسؤولين في مصر والسودان، بشأن التعامل مع الانسداد الحاصل في أزمة سد النهضة الإثيوبي، مضمونا فضافيا في التهديد السياسي أكثر من كونه رغبة معبرة عن استخدام القوة العسكرية للحسم مباشرة، حيث تتطلب الأخيرة قياس التأثيرات الناجمة عنها، لأن مشروع السد تنخرط فيه عدة أطراف إقليمية ودولية. وقال الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في كلمة القاها على هامش افتتاح منشأة حكومية شرق القاهرة، الأربعاء، "على الدول أن تتعلم من المواجهات السابقة وتكلفتها، وأن التعاون والاتفاق أفضل من أي خيار آخر.. وأقول للأشقاء في إثيوبيا لا داعي أن نصل لمرحلة المساس بنقطة مياه من مصر، وجميع الخيارات مفتوحة في التعامل مع أزمة سد النهضة".



ياسر عباس
كل الخيارات مفتوحة، بما فيها العودة إلى مجلس الأمن

في اليوم نفسه أكد وزير الري والموارد المائية في السودان ياسر عباس، في مؤتمر صحافي عقده بالخرطوم وجاء بعد يوم واحد من اختتام مفاوضات كينشاسا دون إحراز تقدم ملموس، أن "كل خيارات السودان مفتوحة، بما فيها العودة إلى مجلس الأمن".
وكان وزير الخارجية المصري قام بزيارة غير معلنة للخرطوم، مساء الثلاثاء، أي بعد انتهاء جولة كينشاسا، من أجل تنسيق المواقف الدبلوماسية في المرحلة المقبلة، وتوزيع الأدوار السياسية، فالعركة تستغرق وقتا وبحاجة إلى تناغم ممتد. ويبدو السيناريو الأقرب الذي يحافظ على التعاون والتنسيق بين القاهرة والخرطوم هو الاستمرار في الحل السياسي واللجوء إلى مجلس الأمن، فجميع التصريحات التي جاءت من أدبيس أبابا عقب انتهاء جولة كينشاسا أشارت إلى عدم وجود تغيير في الموقف وأن الملاء الثاني سوف يتم في موعده (يوليو المقبل) دون إبداء ملامح مرونة في هذه المسألة أو خشية من عواقب التحذيرات المصرية.

مساعي مصر لحل أزمة الحكومة في لبنان تعوزها أدوات التأثير

ويرى مراقبون أن إشارة وزير الخارجية المصري إلى اتفاق الطائف، وضرورة الالتزام به في مساعي تشكيل حكومة هي رسالة لعون بضرورة عدم تجاوز صلاحيات رئاسة الوزراء، المحولة الرئيسية بتشكيل الحكومة. وتقتني مصر ذات الموقف السعودي الذي سبق وأن دعا إلى وجوب التقيد باتفاق الطائف، خلال زيارة قام بها السفير وليد البخاري إلى قصر بعيدا الشهر الماضي. ومعلوم أن أحد الأسباب الرئيسية التي تحول دون نجاح لبنان في الخروج من علق التشكيل، هو سعي الرئيس عون ومن خلفه صهره رئيس التيار الوطني الحر إلى السيطرة على مجريات تشكيل الحكومة، وفرض التلث المحلل.

وكان رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري طرح في ديسمبر الماضي تشكيلة حكومية لكن عون تعاطف معها بسلبية، معتبرا أنها لم تراع مقترحاته. وفي خطوة تصعيدية قام عون الشهر الماضي بإرسال وثيقة للحريري تتضمن توزيعا طائفيا للحكومة، مطالبا رئيس الوزراء المكلف بملء الخانات الفارغة بأسماء من يقترح توليهم الحقائق وهي خطوة زادت الأمور تعقيدا وأغضبت الحريري الذي رد بأن مهمة رئيس الوزراء ليست ملء الفراغات. ويقول متابعون إن الدائرة اليوم تضيق على الفريق المعرقل لحل الأزمة في ظل توجه أوروبي لفرض عقوبات، وأن مصر تسعى إلى اللعب على هذا الوتر لربما تحقق اختراقا، لاسيما أن استمرار الوضع الحالي سيغني انهيار لبنان، والذي لن تسلم من شظاياها دول المنطقة.

ويشير المتابعون إلى أن فرص نجاح زيارة شكري تبدو منعدمة، خصوصا وأن القاهرة لا تملك فعليا أدوات التأثير السياسي والاقتصادي للضغط على القوى اللبنانية.

كما أجرى لقاءات مع كل من رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، ورئيس حزب الكتائب اللبنانية سامي الجميل، ورئيس تيار المردة سليمان فرنجية، وقام بالاتصال هاتفيا برئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع المصاب بفيروس كورونا، وقد اختتم جولته ببيت الوسط حيث التقى برئيس الوزراء المكلف سعد الحريري. وقالت مصادر مقربة من الحريري إن جولة شكري كشفت المعرقلين الحقيقيين، وأنه لا يمكن الحديث عن تقدم بشأن التسوية الحكومية.



جان إيف لوريان
ستتخذ إجراءات بحق من يستمررون في عرقلة حل الأزمة

وخلال استقباله لشكري أوضح عون أن "الخروج من الأزمة الراهنة يكون باعتماد القواعد الدستورية والميثاقية وبالتعاون مع جميع الأطراف اللبنانية من دون إقصاء أو تمييز"، في إشارة إلى فيتو أميركي سعودي حول مشاركة حزب الله في الحكومة. وبدأ واضحا أن عون يريد إرسال رسالة لمصر بأن الجهود الجارية لن تأخذ طريقها إلى النجاح طالما هناك رفض لمشاركة حليف حزب الله، وأيضا طالما أصر الحريري على موافقه في ما يخص عملية التاليف. من جهته أكد شكري أن القاهرة مستمرة ببذل كل الجهود للتواصل مع جميع الجهات للخروج من الأزمة في لبنان.

ولفت شكري إلى أن "الإطار السياسي يحكمه الدستور واتفاق الطائف وأهمية الالتزام بهذه الدعائم الرئيسية للاستقرار، ولن نوفر الجهود لمساعدة لبنان بهذه المرحلة الدقيقة".

وافتح شكري جولته الأربعاء في لبنان بلقاء رئيس الجمهورية ميشال عون في قصر بعيدا، ثم انتقل بعدها إلى عين التينة حيث استقبله رئيس مجلس النواب نبيه بري، تلى ذلك زيارته إلى بركسي حيث كان له اجتماع مطول مع البطرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي.

بيروت - قام وزير الخارجية المصري سامح شكري الأربعاء، بجولة شملت المسؤولين والقوى السياسية والروحية في لبنان، في مسعى لتذليل الصعوبات أمام تشكيل حكومة في هذا البلد الذي يواجه انهيارا اقتصاديا وماليا، في ظل شلل حكومي مستمر منذ أغسطس الماضي. تقول أوساط سياسية لبنانية إن زيارة سامح شكري وهي الثانية له خلال ثمانية أشهر إلى بيروت تعكس رغبة مصرية في لعب دور متقدم في حلحلة أزمة لبنان المرعب والتي يتدخل معها العامل الإقليمي بقوة، لكن هذه التحركات يعوزها غياب أدوات التأثير، لاسيما بعد غياب مصري طويل عن هذه الساحة.

ويتقاطع الحراك المصري مع جهود فرنسية تسعى لتقليد مختلف الزوايا على أمل إنهاء أزمة التشكيل الحكومي، بيد أن لا مؤشرات فعلية عن إمكانية حدوث اختراق حتى اللحظة. وتزامن وجود شكري في لبنان، مع إطلاق باريس جملة من التحذيرات للنخبة السياسية اللبنانية في حال استمر التعطيل، وقال وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لوريان "ستتخذ إجراءات بحق من يستمررون في عرقلة حل الأزمة في لبنان والأيام المقبلة ستكون صعبة".

وأضاف لوريان "القوى السياسية اللبنانية تتعنت عن عدم ولا تسعى للخروج من الأزمة، وبعضها يضع شروطا تعجيزية". وكانت فرنسا بحثت إمكانية عقد لقاء ثنائي يجمع بين رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل المتهم بالمعرقل الرئيسي للتسوية، بيد أنها فشلت في ذلك، وفتحت باب النقاش أمام سيناريو عقد اجتماع أشمل يضم الطرفين وعدد من القوى اللبنانية، إلا أنه ليس من السوارد نجاح الأمر لاسيما وأن باريس سبق وأن جربت هذه الوصفة، حينما اجتمع الرئيس إيمانويل ماكرون بالقوى السياسية في قصر الصنوبر ببيروت. ويرى مراقبون أن زيارة سامح شكري في هذا التوقيت إلى لبنان، لا يمكن أن تكون دون تنسيق مع باريس، وأن من ضمن أهدافها توضيح جدية التهديدات بإمكانية فرض عقوبات على الأطراف المعرقلة.

وافتتح شكري جولته الأربعاء في لبنان بلقاء رئيس الجمهورية ميشال عون في قصر بعيدا، ثم انتقل بعدها إلى عين التينة حيث استقبله رئيس مجلس النواب نبيه بري، تلى ذلك زيارته إلى بركسي حيث كان له اجتماع مطول مع البطرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي.



حركة بلا بركة